

الأصل المعروف بالمبسوط

ويخير المكاتب فان شاء فداه وإن شاء دفعه قلت ولم جاز هذا قال لأنه عبده فإقراره عليه جائز قلت أرأيت عبد المكاتب إذا قتل رجلاً عمداً فصالح المكاتب ولى المقتول من ذلك على صلح هل يجوز ذلك قال نعم قلت ويصير ذلك ديناً على المكاتب قال نعم قلت ولم قال لأنه حق قد لزم عبده فصلحه عنه جائز قلت أرأيت إن عجز المكاتب بعد ذلك هل يكون ذلك الصلح ديناً في عنق المكاتب قال نعم قلت أرأيت عبد المكاتب جنى جنابة ثم إن المكاتب باعه وهو يعلم أولاً يعلم ما القول في ذلك قال بيعه جائز علم أو لم يعلم ويضمن المكاتب قيمة العبد إن كان باعه وهو يعلم بالجنابة فهو ضامن لجميع الجنابة قلت ولم ضمنته جميع الجنابة قال لأنه قد اختار العبد حيث باعه ألا ترى أنه لو خاصمه المجني عليه قبل أن يبيعه كان بالخيار إن شاء فداه وإن شاء دفعه قلت أرأيت عبد المكاتب جنى جنابة ثم كاتب المكاتب بعد ذلك العبد هل تجوز مكاتبته قال نعم قلت ولم قال لأنه لو باعه جاز بيعه فكذلك مكاتبته قلت أرأيت عبد المكاتب جنى جنابة فقتل رجلاً خطأ ثم إن العبد مات هل لصاحب الجنابة على المكاتب شيء قال لا قلت ولم قال لأن الجنابة كانت في عنق العبد